

المالية والنقل وراء رفع سعر البنزين

رفع السعر ليس زيادة بل تعديل الترسيم السنوي للسيارات

العدى: يمثل عبئاً وزيادة ٢٥ ليرة ستصبح (خمس وعشرينات كثيرة في السوق) وعند أصحاب التكاسي

عبد الهادي شباط



صرح مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك علي ونوس أن الزيادة المستجدة على سعر مادة البنزين المدعوم هي ليست زيادة سعرية وإنما تعديل لقيمة رسم سنوي يفرض على المركبات التي تعمل على مادة البنزين حيث تم تعديل رسم تجديد الترسيم السنوي للسيارات التي تعمل على البنزين ليصبح ٢٩ ليرة بدلاً من ٤ ليرات كما نصت عليه المادة الخاصة بذلك في المرسوم ٧٥ لعام ٢٠١٠. وفي العودة للمرسوم ٧٥ لعام ٢٠١٠ الخاص الذي حدد قيمة رسم التجديد السنوي لترسيم السيارات التي تعمل على البنزين اشتمل المرسوم على مادة تنص على أن هذه القيمة تعدل بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على كتاب من وزير المالية ووزير النقل. واعتبر مصدر آخر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن التجارة الداخلية جهة منفذة لهذا التعديل في قيمة الرسم وأن وزارتي المالية والنقل هما من اقترح هذا التعديل وتم بناء عليه تعديل المادة الخاصة في القرار التشريعي لعام ٢٠١٠ وأن هناك متابعة لتنفيذ القرار ومراقبة نشاط محطات الوقود لعدم حدوث أي تجاوزات إضافة لعدم استغلال هذا التعديل من قبل أصحاب المركبات العمومي التي تعمل على البنزين.

وكانت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك طلبت من المحطات الإعلان عن أسعار ونوعية مادة البنزين بشكل واضح ومفروغ ضمن المحطات مع فرض

عقوبات في حال المخالفة، بعد تحديد الأسعار الجديدة في مادة البنزين التي أصبحت ٤٧٥ ليرة للتر الواحد من مادة البنزين المدعوم من قبل الدولة و٦٧٥ ليرة للبنزين غير المدعوم. ويهدأ يرفع سعر البنزين ٢٥ ليرة سورية للتر الواحد

ليس البرد وحده مسؤولاً عن زيادة التقنين

نقص بنسبة ٢٠٪ في توريدات الغاز

الوطن

علمت «الوطن» من مصدر في وزارة الكهرباء أنه يتم العمل على تهيئة ثلاث آبار جديدة للغاز وأن العمل أقرب من مرحلة الإنتاج.

مبيناً أن سبب زيادة ساعات التقنين خلال الأيام الأخيرة يعود لسببين الأول حالة الطقس والبرودة التي رفعت من معدلات استهلاك الكهرباء وخاصة لأغراض التدفئة بسبب عدم توافر البدائل على حين يتعلق السبب الثاني في تراجع توريدات مادة الغاز بمعدل نحو ٢٠

عبر شركاتها في المحافظات تعمل على تثبيت

بالمئة عما كان متوافراً خلال العام الماضي وأن ٧٥ بالمئة من تشغيل محطات التوليد يعتمد على مادة الغاز مقابل ٢٥ بالمئة على مادة الفويل وفي المحصلة كل ذلك أسهم في انخفاض حجم التوليد من الطاقة الكهربائية الذي أدى لزيادة ساعات التقنين وأن وزارة الكهرباء تعمل ضمن الطاقات القصوى لديها لتأمين كميات أفضل من الطاقة الكهربائية ضمن الظروف المتاحة الحالية. وعن برامج التقنين أوضح أن وزارة الكهرباء عبر شركاتها في المحافظات تعمل على تثبيت

وتوحيد برامج التقنين لكن تبدل الظروف المتحركة في الإنتاج والاستهلاك تفرض نفسها على هذه البرامج وأن معظم البرامج حالياً هي ٤-٢ في دمشق ساعتين كهرباء مقابل ٤ ساعات قطع وفي الكثير من المحافظات يتم العمل على تثبيت برامج تقنين ساعة ونصف الساعة كهرباء مقابل ٤,٥ ساعات قطع وأن كل ذلك متبدل حسب توافر الطاقة الكهربائية الحالية. وإنه على التوازي للعمل اليومي في قطاع الكهرباء هناك عمل على تأمين وتأهيل المزيد من محطات التوليد مثل محطة حلب التي

محمج لـ«الوطن»: موجة الأمطار والصقيع أدتا إلى انخفاض كميات

الخضر والفواكه الواردة إلى سوق الهال بدمشق بنسبة ٣٠ بالمئة

رامز محفوق

كشفت نائب رئيس لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق رفيق محمج لـ«الوطن» أن كمية الخضر والفواكه التي تدخل سوق الهال بدمشق انخفضت بنسبة ٣٠ بالمئة نتيجة موجة الأمطار والصقيع التي تضرب البلاد حالياً. محمج بين أن كمية الخضر والفواكه التي تدخل سوق الهال حالياً خلال موجة البرد تتراوح بين ١٣٠٠ و١٥٠٠ طن يومياً، في حين أن الكميات التي كانت تدخل قبل الموجة بحدود ٢٠٠٠ طن يومياً. وأشار أن أن أبرز الأصناف التي انخفضت

كميتها نتيجة الأمطار هي الجزر والذي توجد صعوبة في قطافه وهناك صعوبة في غسله، في حين أن الطقس لن يكون له تأثير على البندورة الساحلية، مبيناً أنه على الرغم من انخفاض كميات الخضر والفواكه الواردة إلى سوق الهال نتيجة موجة الأمطار والصقيع لم يطرأ أي تغيير أو ارتفاع على أسعارها وبقيت على حالها. وأوضح محمج أنه لو كانت القوة الشرائية للمواطن جيدة وانخفضت الكميات كانت ارتفعت الأسعار لكن في ظل ضعف القوة الشرائية فإن الأسعار لن تتأثر على الرغم من انخفاض الكميات الواردة.

ولغت إلى أن العمال الذين يعملون بقطاف الخضر والفواكه لم يعودوا يستطعون القطاف في المزارع نتيجة موجة الأمطار والصقيع إلا في بعض الأراضي المتفرقة والقريبة من الطريق الأمر الذي أدى إلى انخفاض الكميات الواردة إلى السوق من الخضر والفواكه. وبين أن تكاليف إنتاج الخضر والفواكه تعتبر مرتفعة وازدادت على المزارع الحالي نتيجة عدم توافر مستلزمات الإنتاج وخصوصاً المازوت والأسمدة بالإضافة لارتفاع أجور العمال وأسعار أكياس النايلون، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار الموسم الحالي.

أرقام.. وأرقام مضادة عن المازوت الزراعي في ريف دمشق

مدير زراعة الريف: أرقام الجهات الأخرى كلها اجتهاد شخصي واستلمنا فقط ١٣ مليون لتر من إجمالي ٤٠ مليوناً الحاجة

أئين هلال

بعيداً عن دخول فصل الشتاء في ثروته وعدم الحصول على المخصصات من مازوت التدفئة، وبعيداً عن الحديث حول توزيع مادة المازوت، نجد السوق السواء تحوي مالد وطاب بشرط «الجيب اللبان»، ففي منطقة الزبدان يمكنك الحصول على ٢٠٠ لتر من المازوت بسعر ٢٥٠ ألف ليرة، وقد يرتفع السعر مع الحديث عن شح المادة، ولأمانة مع بدء الحديث عن توريدات جديدة للمحروقات انخفض السعر إلى ٢٠٠ ألف ليرة وقد وصل إلى ١٧٠ ألف ليرة نتيجة توافر المادة بشكل أكبر، وموضوعنا سيكون المازوت الزراعي الذي اشتكى العديد من الفلاحين عدم توافره ما يدفعهم لشراء «التتة» منه ٣٥٥ ألف ليرة وخصوصاً في المناطق الحدودية،

ما زاد مصاريف الفلاح، فحوصمه بالدعم شحجته.. هل هذا بسبب عدم توافرها؟ أم بسبب عدم وصولها لمستحقيها؟ وعند التوجه بالسؤال للمختصين عن كمية المازوت الزراعي الموزعة في ريف دمشق، كان من الطبيعي أن نخصل على رقم واحد، ولكن، كانت المفارقة، بداية كان اللقاء مع عضو المكتب التنفيذي لقطاع الأبحاث ومصحات المازوت بشكل عام من ٤٢ طلباً إلى ٣٠ طلباً.

أما مدير زراعة الريف المهندس عرفان زيادة فقد بين أن حاجة الريف من مادة المازوت الزراعي لعام ٢٠٢٠ هي ٤٠ مليون لتر، على حين تم استلام ١٣ مليون لتر تقريباً، أي بنسبة ٣٠٪ إلى المطلوب، وعن حاجة منطقة الزبدان في ٥ ملايين و٢٠٠ ألف لتر، بينما حصلت على مليونين و٢٠٠ ألف لتر فقط، توزع من خلال لجان محروقات مختصة في كل منطقة فهي



٤٤
تم كشف تلاعبات كبيرة وإعفاء رؤساء وحدات إرشادية ودوائر زراعية

المسؤولة عن التوزيع للفلاح. وهنا خالف رئيس اتحاد فلاحي دمشق محمد خولف الرقم السابق، موضحاً أن مدير عام المحروقات تحدث أنه خلال الأشهر الثامن والتاسع والعاشر تم توزيع ٩ ملايين وسعمئة ألف لتر على حين أن الاتحاد حاصل على مليون و٣٠٠ ألف لتر فقط، وهنا وجب حسب خولف التدقيق وإعادة الحسابات. وفي رقم ثالث نجده لدى محافظة ريف دمشق أنه خلال أشهر تشرين الأول تم توزيع ٩١٣٤٠٠ لتراً، وفي شهر تشرين الثاني ٣٦١٤٠٠ لتراً وخلال كانون الأول ٤٥٠ ألف لتر تم توزيعها، والموضوع منوط بمديرية المحروقات. وبعد رمي الكرة لدى محروقات الريف توجهنا لهم بالسؤال فكان جوابهم موجزاً جداً من خلال المهندس شفيق السويطي مدير محروقات الريف الذي أوضح أن

مدير تقويم جديد في طرطوس

خلال شهر نظم ٥٧٤ مخالفة وتسويات مع تجار بـ٧,٨ ملايين ليرة

هيثم يحيى محمد

لا تزال فوضى الأسواق وارتفاعات الأسعار والتلاعب بنوعية ووزن وسعر ربطة الخبز التنويني، إضافة للتلاعب بمكاييل المحروقات في العديد من محطات الوقود من أكثر القضايا التي يعانها المواطن في محافظة طرطوس حيث يطالب الجهات المعنية في الرقابة التنويرية بمعالجتها بعيداً عن الحلول الترقيعية وتبويس الشوارب وغض الطرف والخلل والفساد. هذا الواقع المؤلم الذي يتعكس سلباً على المستهلك بالدرجة الأولى وعلى سعة مؤسسات الدولة بالدرجة الأولى والثانية دفعا للتوجه إلى مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس يوسف حسن الذي مضى على تسلم مهام المديرية حوالي الشهر حيث قلنا له إن المديرية منذ توليك مهامها رفعت وتيرة الرقابة على الأسواق والمخابز والتكازيات وتملتت الكثير من الضبوط بحق المخالفين، لكن رغم ذلك مازال الواقع -من حيث رفع الأسعار والتلاعب بوزن ربطة الخبز ومكاييل الكثير من محطات الوقود- على حاله.. ثم سألناه عن السياسة الجديدة التي تتبعها المديرية في مجال الرقابة والضبوط وعن مستوى التي تم تنفيذها بيد كوادر المديرية على مستوى المحافظة منذ تاريخ تسلمه المديرية حتى الآن مع ذكر أنواعه وقيمة أرقامها المحصلة والمحال للقضاء منها وعن الكيفية التي يمكن من خلالها أن تعطي الضبوط المنظمة المرجوة لجهة التقيد بالموصفات المطلوبة لجمع المواد الغذائية والأسعار والأوزان؟



حسن أجاب لـ «الوطن» عن الأسئلة أعلاه بالقول إنه تم ويتم تشديد الرقابة بشكل مكثف على الأسواق والفعاليات التجارية ومراقبة مادة الخبز وعمل الأفران ومحطات المحروقات إضافة إلى معالجة الشكاوى التي ترد للمديرية مباشرة. مضيفاً: إن عدد الضبوط العديلية والمخالفات التي تحررها دوريات المديرية بلغت منذ تسلمه مهمته في الثامن عشر من كانون الأول الماضي حتى الآن (٥٧٤) ضبوطاً عدلياً إضافة لذلك نعمل على تشديد الرقابة على مواصفات المواد المطروحة للبيع ضمن الغاليات التجارية وخاصة المنتهية الصلاحية منها بشكل عام.

حيث تم سحب (٦٩) عينة من الأسواق وبلغ عدد الضبوط والمخالفات المنظمة بهذا الشأن (٦٤) ضبوطاً عدلياً بموضوع مخالفة المواصفات (٥٥) ضبوطاً عدلياً لمواد منتهية الصلاحية بالإضافة إلى (٢٣) ضبوطاً عدلياً لمواد مجهولة المصدر. وفي مجال الرقابة على الأسعار وقواتير المواد المعروضة للبيع أكد مدير التجارة الداخلية إنه تم تنظيم (١٨٧) ضبوطاً عدلياً بموضوع عدم الإعلان عن الأسعار و(٣٤) ضبوطاً عدلياً بموضوع عدم حيازة فواتير، مشيراً إلى أن عدد الإغلاقات المنفذة للعاليات المخالفة بلغ (٤٨) فعالية منها (٤) محطات وقود. وفي السياق نفسه فقد عدد الضبوط المنظمة بحق محطات الوقود (١٠) ضبوط عدلية بمواضيع نقص بالكيل والمناجزة بمواد المحروقات لغبر الغاية المخصصة لها والتلاعب بنظام البيع وفق المنطقة الذكية.

وختم يوسف حسن كلامه بالقول إن الضبوط المنظمة والتي تستلزم بحق المخالفين في حال تكرار المخالفة إضافة إلى الإغلاقات الإدارية للفعاليات المخالفة لا بد أن تشكل رادعاً يؤدي إلى ضبط الأسواق لكنه على التوازي يرى أنه لا بد من تعاون الإخوة المواطنين مع المديرية واعتماد مبدأ الشكوى واعتبار أي مواطن هو مراقب تنويري وذلك من أجل معالجة أي مخالفة أو تقصير في حال وجوده والعمل معاً على ضبط الأسواق، مؤكداً أن عمل المديرية مستمر بالتعاون مع كل الجهات الإدارية والمحلية والحزبية والإعلامية لحماية المستهلك لأن دور (التنوير) هو ضابطة عدلية لضبط الحالة والأسواق بشكل عام.